

القضاء على «داعش» في الضفة الجنوبية للمتوسط وحكومة وحدة وطنية ومرحلة انتقالية

## ليبيا 2016: نحو تدخل دولي عسكري - سياسي

باتجاه الحدود الجزائرية. وينتساب باريس القلق من تسرب «داعش» باتجاه الجنوب وإقامة التواصل مع بوكو حرام الناشطة خصوصا في نيجيريا. ويستشف من كلام فالس أن باريس ليست كثيرة التفاؤل بقدره الأطراف الليبية في حال توصلت إلى طي خلافاتها السياسية ووضع حد للانقسام الحاصل في البلاد منذ انهيار نظام العقيد القذافي، على التغلب على «داعش» ودرج الإرهاب وإعادة السيطرة على الحدود.

## التحديات

في ضوء كل ما تقدم، فإن التحديات الموجودة أمام حكومة ليبيا الجديدة، حكومة الوحدة الوطنية، هي:

1- بناء جيش وطني، بمساعدة الدول العربية والغربية، لإخضاع الميليشيات تدريجيا لسلطة الدولة ومصادرة الأسلحة المنتشرة في كل المناطق.

2- الحصول على دعم مزدوج جغرافي وسياسي، أي من المناطق الثلاث: الغرب (طرابلس) وبنغازي (بنغازي) وقرآن (سبها)، وكذلك من غالبية أعضاء البرلمان المؤيد لعملية «الكرامة» والمؤتمر (المساند لجماعة «فجر ليبيا»). غير أن هذا التأييد ليس مضمونا، خصوصا أن مصير الجنرال خليفة حفتر لم يبت في جولات الحوار.

3- تراجع منتج البلد من النفط من 1,6 مليون برميل في اليوم قبل الثورة إلى 350 ألف برميل حاليا، كما خسرت ليبيا ثلث عائداتها في عام (2013 - 2014). ويرجح الخبراء أن يرتفع العجز في موازنة الدولة خلال العام المقبل إلى 20 مليار دينار (15,3 مليار دولار) وأن يصل عجز ميزان المدفوعات نحو 25 مليار دولار، وسيؤدي هذا العجز إلى موجة تضخمية لأسعار السلع والخدمات وتدهور في مستوى معيشة المواطنين. كما أن تسديد العجز سيرهق في المستقبل كاهل مصرف ليبيا المركزي ويضعف احتياطه من النقد الأجنبي.

الأخطر من ذلك أن الحوض النفطي في شرق ليبيا مازال في قبضة قائد حراس الحقول النفطية إبراهيم الجضران، وهو لا يعترف بسلطة البرلمان ولا بسلطة المؤتمر الوطني العام. وفي ظل هبوط أسعار النفط باتت حكومتا طرابلس وطبرق تعانيان من اختناق شديد.

فهل سيبترك أمراء الميليشيات قطار الحل ينطلق، وهو الذي يهدف لتقويض نفوذهم ومصالحهم، أم يفجرون الأوضاع عسكريا مثلما فعلوا في المرات السابقة؟ الأرجح أن البوارج والفرقاطات المنتشرة في المياه الدولية قبالة سواحل ليبيا ستتدخل هذه المرة.



النفط احد ابرز ضحايا النزاعات في ليبيا

أفريقيا. والمعلومات تشير إلى تدفق للمسلحين التابعين لـ «داعش» على ليبيا من الجنوب وأن أعدادا متزايدة من اليمن ومن نيجيريا تنضم إلى التنظيم هناك. علم أن قيادة التنظيم باتت تتحصن المنتسبين الجدد على التوجه إلى ليبيا بدل سورية منذ انطلاق الضربات الجوية الروسية. وهذا ما يغير محاور واسعة لدى الغربيين ما حملهم على وضع خطط لضرب معاقل التنظيم في سرت. غير أنهم يدركون أنه من دون قوة ليبية على الأرض لا يمكن كسب المعركة هناك.

وقبل أسابيع رأى رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس أن ليبيا ستكون بلا أدنى شك الملف الذي تتعين معالجته في الأشهر القادمة. وسبب القلق الفرنسي، حسب مصادر دبلوماسية، لا يتناول فقط الخسوف على التراب الوطني الفرنسي بل أيضا على استقرار بلدان المغرب العربي وعلى رأسها تونس وعلى أمن بلدان الساحل. ومنذ ما قبل عمليات باريس، عمدت فرنسا إلى تأهيل من الحدود الليبية ليكون لها عين تراقب ما يحصل من عمليات تهريب سلاح ومخدرات وتنقل متشددين في المثلث الليبي - المالي - النيجيري مع امتداداته

عناصر التنظيم في ليبيا ما بين 4 و5 آلاف عنصر مسلح نصفهم في سرت. وتتكون غالبية العناصر الداعشية من تونسيين وسودانيين ويمثين، علم أن قيادة التنظيم باتت تتحصن المنتسبين الجدد على التوجه إلى ليبيا بدل سورية منذ انطلاق الضربات الجوية الروسية. وهذا ما يغير محاور واسعة لدى الغربيين ما حملهم على وضع خطط لضرب معاقل التنظيم في سرت. غير أنهم يدركون أنه من دون قوة ليبية على الأرض لا يمكن كسب المعركة هناك.

## سيناريو سورية والعراق

«داعش» يكرر في ليبيا تجربته في سورية والعراق، من خلال السيطرة على قاعدة انطلاق ثم مناطق مفصلية تسهل تدفق البشر والسلاح، وأيضا مناطق غنية توفر له موردا دائما للتمويل. والسيطرة على مدينة أجدابيا لو حدثت ستكون نقطة تحول في وجود داعش في شمال أفريقيا، إذ أن المدينة تضم حقولا للنفط، من شأنها توفير موارد مالية كبيرة للتنظيم المتطرف، فضلا عن إمكان تهريب النفط عبر الساحل الليبي بطرق غير مشروعة، لقربه من أجدابيا، ما سيخلق قاعدة محورية لداعش في شمال

المتغير الثاني فهو العجز غير المسبوق في الموازنة بسبب تراجع إيرادات النفط (95٪ من دخل البلد) وانهيار قيمة العملة (الدينار)، ما أدى إلى تأخير صرف رواتب الموظفين، علما أن 80٪ من الليبيين يعملون لدى الدولة. وأما المتغير الثالث والأهم، فكان الحرب الدولية الشاملة على «داعش»، خاصة بعد هجمات باريس، وبالأخص غدامس والرباط وجنيف وبرلين والجزائر، هي التي أنضجت الظروف للوصول إلى حل توافقي بين الجسمين الرئيسيين: البرلمان المعترف به دوليا (مقره في طبرق) والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته (طرابلس)، وإن ظل المتشددون في الجانبين يدقون طبول الحرب إلى اليوم.

## الحل السياسي

لماذا الحل السياسي الآن؟ 3 عناصر جديدة شكلت المتغيرات التي هيأت المناخ لاجتراح الحل - بحسب تقرير أورده «الحياة» - المتغير الأول هو تفكك الدولة الليبية وضجر الناس من تحكم الميليشيات بالمدن والأحياء، مع نفاذ صبرهم من الحوارات البينظلية بين قاعده وحيدة هي «وثيقة الصخيرات»، ستخطى بدعم قوي من الدول الكبرى التي حثيئة نحو الصوملة. أما

تسعى إلى القضاء على «داعش» في الضفة الجنوبية للمتوسط، لكنها تتهيب من مضاعفات تدخل عسكري مباشر في ليبيا غير مضمون الخواتم. وتزايدت المخاوف الغربية من التدخل في ليبيا منذ مقتل السفير الأميركي الأسبق كريستوفر ستيفنس في بنغازي في سبتمبر 2012. ويمكن القول ان جولات الحوار الليبي- الليبي، التي استمرت على مدى سنة في غدامس والرباط وجنيف وبرلين والجزائر، هي التي أنضجت الظروف للوصول إلى حل توافقي بين الجسمين الرئيسيين: البرلمان المعترف به دوليا (مقره في طبرق) والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته (طرابلس)، وإن ظل المتشددون في الجانبين يدقون طبول الحرب إلى اليوم.

أجل مواجهة الإرهاب وفرض الأمن. لذلك، يخشى كثيرون أن تؤدي المرحلة الانتقالية الجديدة في ليبيا إلى ما أدت إليه المرحلة السابقة التي لم تعط الوقت الكافي. كان يجب قبل التوافق على الدستور وعلى استكمال الانتخابات البرلمانية، منح الليبيين متسعا من الوقت لتحقيق مصالحات بين قوى وجهات ومكونات وقبائل عمل النظام الاستبدادي السابق على تعميق الهوية بينها. وكانت نتيجة هذه العجلة تحول البلاد «جماهيريات» جهوية وعرقية وقبلية متصارعة، ولدت ميليشيات واستدعت أخرى من خارج الحدود، من أجل الاستيلاء على السلطة، وهو ما أتاح لقوى إقليمية كثيرة التدخل دعما لهذا الطرف أو ذلك، كما حصل ويحصل في سورية.

تسوية الأزمة الليبية باتت مطلبا عاجلا للقوى الإقليمية والدولية المعنية بالحرب على الإرهاب وفق خريطة طريق تعتمد على مسودة الصخيرات مخافة انتقال البلد إلى بؤرة صراع جديدة أسوة بسورية والعراق. والأرجح أن الحكومة التوافقية، التي ستشكل بناء على قاعده وحيدة هي «وثيقة الصخيرات»، ستخطى بدعم قوي من الدول الكبرى التي

## مخاوف من وصول المرحلة الانتقالية الحالية إلى ما آلت إليه المرحلة السابقة

## 3 مستجدات وراء استعجال الحل السياسي الآن



## باريس غير متفائلة من قدرة الأطراف المتصارعة على دحر «داعش» حتى لو طوت خلافاتها

بيروت: اتفاق الصخيرات، الذي وقع نهاية العام الماضي ويقضي بتشكيل وحدة وطنية ستقود المرحلة الانتقالية، لا يشكل امتحانا للقوى الليبية وحدها. انه امتحان للإرادة الدولية أولا وأخيرا. الأمم المتحدة رعت التوقيع بمن حضر، مع علمها سلفا أن قوى وازنة معترضة غابست. انتظرت القوى الكبرى، الاتحاد الأوروبي خصوصا، أكثر من سنة ونصف السنة. واستهلكت الأزمة جهود ثلاثة مبعوثين دوليين. وعاد الموقعون في المدينة المغربية إلى مرحلة انتقالية جديدة من سنتين. ولا شيء يضمن ألا تتكرر تجربة المرحلة الانتقالية الأولى التي انتهت بتعميق الأزمة ومزيد من التشظي والتفتت. أولى بوابر التشظي أن الاتفاق الجديد أعاد خلط الأوراق وسيعيد رسم خريطة مختلفة للقوى المتصارعة أو المتحالفة. فالعترضون اعتبروه تقاسما للسلطة بين «الإخوان المسلمين» و«تحالف القوى الوطنية» (الليبرالي). وأخذوا على المبعوث مارتن كوبر تهميشه قوى وتيارات وطنية وجهوية وكتلا قبلية كان الحديث عن حضورها وقدرة تأثيرها في المجالين السياسي والميداني، فضلا عن الفصائل المقاتلة على الأرض، وما أكثرها.

والواقع أن الأسباب التي دفعت الأمم المتحدة إلى استعجال التوقيع في الصخيرات باتت معروفة. أوروبا التي لا تبعد حدودها عن ليبيا أكثر من خمسمائة كيلومتر يقلقها تمدد تنظيم «داعش»، وغيره من الحركات المتطرفة. وهي تراقب بقلق سعي «داعش» إلى توسيع إمارته من سرت الساحلية إلى صبراتة وأجدابيا. لكن تمدد التنظيم وما يمثله من تنظيمات نحو مناطق النفط ومدن أخرى ليس هو لب الأزمة الليبية. الإرهاب أحد العناصر الأضاغة، ولكن لا يمكن اختصارها بالحرب على الإرهاب فقط.

## آليات تنفيذ اتفاق الصخيرات

يدرك المبعوث الدولي كويلر، وهو ينظر إلى صورة المحتفين بالاتفاق، أن وجوها كثيرة غابت عنه. وأن الموقعين وما يمثلون من قوى سياسية قد لا يملكون ما يمكنهم من مواجهة عشرات الميليشيات المسلحة المعترضة، فضلا عن غياب قوى سياسية وقبلية واسعة عن الاتفاق. فالجنوب تقطسه قبائل وقوى شتى، وكذلك الأمر في الشمال الغربي. فيما «أنصار الشريعة» و«داعش» يسيطران على مناطق واسعة من الشرق الليبي. وهذه لا يعينها ما تم التوصل إليه في الصخيرات. وهو ما يزيد في غموض آليات التنفيذ ويعدها، إضافة إلى أن 75٪ من عديد الجيش الليبي السابق وضابطه وكوادره يقيمون في الخارج أو في بيوتهم، وكان يجب أن يكونوا جزءا من التسوية من



جانب من الدمار الذي لحق بمدينة سرت معقل تنظيم داعش



(أرشيف)

الجماعات المسلحة إحدى أهم مشاكل ليبيا